

تحديات التعليم العالي بالجزائر و آفاق التغيير

- أ.د/ باركة محمد الزين - أ / عبد الكريم مسعودي

مخبر مجموعة البحث في المالية العامة GREFIP - جامعة تلمسان

الملخص:

إهتمت هذه الورقة البحثية بدراسة تحديات التعليم العالي بالجزائر ، و أهم الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع، من خلال الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية ، وذلك بتبني نظام L. M.D وفقا للمنظومة العالمية للتعليم العالي، خاصة في هذه المرحلة وما يشهده العالم من تحولات كبرى في مجالات العلم و المعرفة .

و بالرغم من ما عرفه التعليم العالي بالجزائر من تطورات أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية كارتفاع عدد الهياكل ، عدد الطلبة ، تنوع الفروع و التخصصات و توسع الشبكة الجامعية من جهة، فإن هذا النمو طرح عدة إختلالات على مستوى نوعية التكوين و مردوده من جهة أخرى، و بالتالي و في خضم التحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع للعلوم و التكنولوجيا ، و في سياق التكيف مع هذه التغيرات و التحديات المحلية و العالمية أصبح وضع منظومة التعليم العالي في ديناميكية إصلاحات جديدة أمر لا مناص منه تماشيا مع احتياجات الدولة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، تحديات التعليم العالي ، آفاق التغيير.

Résumé :

Le présent document consacré aux défis recherche une étude sur l'enseignement supérieur en Algérie, et des réformes défini ce secteur, grâce aux efforts déployés par l'État algérien, en adoptant un système L.M.D conformément au **Système mondial d'enseignement supérieur, en particulier à ce stade et connaît le monde des transformations importantes dans les domaines scientifiques et connaissances.**

En dépit de l'enseignement supérieur identifié l'évolution de l'Algérie a donné

des résultats concrets en particulier en termes quantitatifs comme la montée de l'infrastructure, nombre d'étudiants, diversité des sections et multidisciplinaire et expansion du réseau universitaire d'une part, la croissance a été posée plusieurs déséquilibres de la qualité de la composition et rentabilité d'autre part, et donc, dans un contexte plus grands défis que pose le développement rapide pour la science et la technologie, et dans le contexte d'adaptation aux changements et problèmes locaux et mondiaux est un système dynamique l'enseignement supérieur de nouvelles réformes est inévitable conformément aux besoins des États.

Mots clés : L'enseignement supérieur - Défis l'enseignement supérieur - Perspectives de changement.

مقدمة :

مما لا شك فيه أن للتعليم العالي دوراً أساسياً وفعالاً في بناء و تكوين الإنسان الذي يمثل الركيزة الأساسية في التقدم و التطور لتحقيق التنمية الشاملة ، فالتحديات و الرهانات التي تواجه العالم اليوم خاصة المتخلف منه، لا تكمن فقط في الحاجة الملحة إلى المشاركة في مجتمع المعرفة و إنما تكمن أيضاً في كيفية التطبيق الفعال و الناجع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التحكم في كيفية استخدامها في سبيل تضيق الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة و المتخلفة؛ إن هذه التطلعات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاهتمام بالتعليم العالي و تطويره.

إن الدولة الحديثة تسعى من خلال مؤسساتها و أجهزتها، وعلى رأسها التعليم في بناء و تشييد المجتمع و تطويره، في ظل العولمة و التوجهات المحلية و الإقليمية و قضايا العصر المتجددة، لأن مستقبل مجتمعنا أصبح مرهوناً بمدى تحقيق النجاح في مؤسسات التعليم العالي، لأن مخرجات هذه الأخيرة، في الواقع هي مدخلات التنمية و ركائزها التي تعتمد عليها؛ و عليه فإن مستقبل الجزائر مربوط برهان إدارة الجامعات و مخرجاتها والبحوث العلمية و كذلك الخدمات التي تقدمها الجامعة من خلال وظائفها و مهامها لإنجاح جهود التنمية و الجودة التي تسعى إليها، ومن ثم وجب البحث على طرق و مناهج تطوير الجامعات و الرفع من مستواها حتى يتسنى لها مواكبة الركب الحضاري الذي تعرفه الدول المصنعة.

انطلق قطاع التعليم العالي بالجزائر في إصلاح التعليم الذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دوراً مركزياً يتمثل في تطلع المواطنين، لا سيما الشباب نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدّهم بمؤهلات ضرورية للاندماج الأمتل في سوق الشغل، و من جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي و الاقتصادي ، وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد و الإبداع ، هذا ما أدى بالجزائر لتبني نظام L. M.D وفقا للمنظومة العالمية للتعليم العالي، خاصة في هذه المرحلة وما يشهده العالم من تحولات كبرى في مجالات العلم و المعرفة إضافة إلى حجم التحديات و المشكلات التي بات يواجهها قطاع التعليم العالي بالجزائر ، و التي قد تتفاقم إن لم تجد علاجاً مناسباً لها.

مشكلة الدراسة :

إن الجزائر و غيرها من الدول شهدت منظومتها الجامعية جملة من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات اجتماعية و اقتصادية ، بحيث يعد إصلاح 1971، من أهم الإصلاحات التي جاءت تلبية لاحتياجات البلاد التنموية و اعطاء دفع جديد للجامعة الجزائرية ، و بالرغم من ما عرفة التعليم العالي بالجزائر من تطورات أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية كارتفاع عدد الهياكل ، عدد الطلبة ، تنوع الفروع و التخصصات و توسع الشبكة الجامعية ، إلا أن هذا النمو طرح عدة إختلالات على مستوى نوعية التكوين و مردوديته، و بالتالي و في خضم التحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع للعلوم و التكنولوجيا ، و في سياق التكيف مع هذه التغيرات و التحديات المحلية و العالمية أصبح وضع منظومة التعليم العالي في ديناميكية إصلاحات جديدة أمر لا مناص منه، و من هنا تبرز إشكالية الدراسة ، من خلال طرحنا للتساؤل الرئيسي : ما هي تحديات التعليم العالي بالجزائر و آفاق تغييره ؟

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة بحثية لإبراز أهمية تطوير التعليم العالي بالجزائر ، و المواكبة للتطورات العالمية من جهة و من جهة أخرى لتطوير و تنمية المجتمع الجزائري و تحقيق قفزة نوعية تحقيقاً للتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1- التعرف على التحديات التي تواجه التعليم العالي بالجزائر.

2 تقديم مجموعة من الاقتراحات لعلاج بعض المشكلات التي تواجه التعليم العالي بالجزائر.

محتوى الدراسة : و تقتضي الإجابة على إشكاليتنا، التعرض بشيء من الدراسة والتحليل للنقاط الأساسية التالية :

أولاً: مدخل للتعليم العالي و وظائفه .

ثانياً: واقع التعليم العالي بالجزائر، و أهم الإصلاحات.

ثالثاً: تحديات التعليم العالي بالجزائر.

رابعاً: آفاق التغيير بقطاع التعليم العالي بالجزائر.

أولاً: ماهية التعليم العالي و وظائفه -

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم و أرقاها، و التي تكسب الفرد مؤهلات و مهارات عالية ، تساعده في الحصول على و وظيفة ، والذي يهدف إلى إكساب الفرد معارف و مهارات و قدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل .

1 - مفهوم التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي : ذلك التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية ، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات ، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.¹

و يعبر عن كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.²

تتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية و تعدد تخصصاتها و يوفر النمط السائد في الجامعة فرصاً كثيرة للطلبة للتخصص في حقول العلوم المتعددة (الفيزياء ، الكيمياء، الجيولوجيا....)، العلوم الاجتماعية (علم النفس، علم الاجتماع

1 - الموسوعة العربية العالمية، ج 7، ط 2 ، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية- الرياض، ص 25.

2 - UNESCO, world conference on higher education in the twenty first 9 October, 1998.

.....)، العلوم الإنسانية (التاريخ، الفلسفة)، كما تختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية ، فهناك : الجامعة ، الكلية، الأكاديمية ، فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي وتُطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها، مثل : الكلية، المعهد، المدرسة العليا، وتحمل هذه الأسماء معاني مختلفة من بلد لآخر.¹

وبذلك يتضح أن الجامعات تقدم تعليماً متخصصاً لطلبتها في مختلف المجالات ، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل و المساهمة في جميع الأنشطة : السياسية ، الاقتصادية ، و الاجتماعية.

2- مكونات التعليم العالي :

تعتمد الخدمة التي توفرها الجامعات على عدة عناصر و التي تسمى بمدخلات و مخرجات العملية التعليمية ، تلبية لاحتياجات الأطراف المستفيدين.

1-2 مدخلات و مخرجات العملية التعليمية:

هناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية و البشرية التي رُصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة، و أن جميعها قد تسبب خسائر إذا لم يُحسن استغلالها على الوجه الأكمل و تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

1-1-1 - المدخلات : و تتمثل في :

-الطلبة: يوجد طلبة دراسات التدرج و ما بعد التدرج /الدراسات العليا، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس ، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى و يدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

1. يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي من خلالها يتم إعدادهم و التأثير في سلوكهم و اتجاهاتهم، و تزويدهم بالمعلومات و المعارف و المهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية².

-هيئة التدريس: يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي و المهم في العملية التعليمية ،

1 - نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012، ص 17.

2 - فليح حسن خليف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 246.

حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس و كفاءتها ، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض، وهو ما يؤدي إلى ضياع الموارد التي استخدمت في إعدادهم و تكوينهم، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة و عرقلة العملية التعليمية و انخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس.

-الوسائل المادية: و تتمثل في الفضاءات البيداغوجية و التي تشمل المباني بكل مرافقها ، و لا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصاً أكبر للنجاح يُضاف إليها المكتبات و القاعات و التجهيزات و المختبرات ، و التي تحدد بمعايير و مواصفات عالمية تحدد مقدار و كيف ما تحتاجه المؤسسة.¹

2-1-2 العملية التعليمية : ويقصد بها عمليات التدريس و التدريب و المقررات الدراسية و المناهج التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات و المستجدات العلمية و الثقافية و أن تتلاءم مع متطلبات البيئة و المجتمع ، كذلك من بين عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب و طرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة ، لذا لا بد من أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق و كذلك القدرة على استخدام التقنيات و الوسائل التعليمية الحديثة المساندة للمنهج ، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة بكفاءة عالية و هو شرط أساسي لتحقيق الجودة.

كما ينبغي عدم الاعتماد على نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية.²

3-1-2 المخرجات : و تتمثل في النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات و تتمثل في أعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم ، ليس من ناحية الكم فحسب، بل يجب الحرص على كفاءتهم من ناحية النوعية أيضاً.

3 - وظائف التعليم العالي:

يكتسي التعليم العالي أهمية كبيرة باعتباره يُسهم في تكوين رأس المال البشري المؤهل و

1 - نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، مرجع سابق، ص 18.
2 - مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، ط 1، دار جريب للنشر و التوزيع، عمان ، 2007، ص 131.

القادر على الاستجابة لمتطلباته التنموية الاقتصادية و التغيرات المستمرة سواء كانت محلية أو عالمية، ويمكن إبراز وظائف التعليم العالي، فيما يلي:

-التعليم: و هي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية و التقنية و الإدارية ذات المستوى العالي¹.

-خدمة المجتمع:

من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتتلاقى و احتياجات المجتمع، فبعد الثورة الصناعية بدأت الجامعة تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع ، حتى القرن 19 حيث عملت الجامعات على توفير التعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت منها : العلوم، الهندسة، المحاسبة، أما في القرن 20 أصبحت الجامعة تُدرس تقريباً جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع ، إدارة الأعمال.

-البحث العلمي²: يعد البحث العلمي و انتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي، حيث أن الجمع بين التعليم و البحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن 18 ، فهو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية منظمة بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج و إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة.

يُعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد فالإكتشافات تأتي من خلال البحث و التمحيص و متابعة الأحداث و الأفكار و محاولة تطويرها و دعمها و رعايتها، فكثير من الابتكارات والإكتشافات و الاختراعات ما هي إلا نتيجة للأفكار الابتكارية لأساتذة الجامعات و الطلاب المتميزين.

وبالرغم من أن مهمة انتاج معرفة جديدة تقع أساسا على مؤسسات التعليم العالي، فإن معظم أعضاء هيئة التدريس لا يُجرون إلا القليل من البحوث و يرجع ذلك إلى أن معظم وقت المدرسين مخصص للتدريس، مما لا يتيح لهم مجالا للعمل الإبداعي .

1 - حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبية، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، ص 26.

2 - العبادي هاشم فوزي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 554.

ثانيا : واقع التعليم العالي بالجزائر، و أهم الإصلاحات:

1-واقع التعليم العالي بالجزائر:

بالرجوع إلى مراحل تطور الجامعة الجزائرية نجد أن بداية التعليم العالي في الجزائر، تعود فعليا إلى ما بعد الاستقلال ، و قد تأثرت بمختلف السياسات و الخطط التي عرفتھا الجزائر من خلال مسيرتها و تحولاتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ويمكن الحديث عن تطور قطاع التعليم العالي من خلل الإشارة إلى أربعة مراحل:

أ-المرحلة الأولى (1962-1969):¹

كانت هناك كلية واحدة تم إنشاؤها في الجزائر العاصمة حتى سنة 1962، أين تم خلالها تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي و البحث العلمي ، و قد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات المدن الجزائرية الرئيسية حيث افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر العاصمة، و قد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي و التعريب الجزئي، أما النظام البيداغوجي، فكان موروثا عن الاستعمار الفرنسي حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات، و الكليات مقسمة إلى عدد من الأقسام وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحلھ كالتالي:

- مرحلة اليسانس
- شهادة الدراسات المعمقة
- شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة
- شهادة دكتوراه دولة

ب- المرحلة الثانية (1970 - 1997)²:

عرفت هذه المرحلة أبرز إصلاح لقطاع التعليم العالي ، و كان ذلك سنة 1971 من خلال تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الاقسام المتجانسة و اعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية، كما أجريت التعديلات على مراحل الدراسة الجامعية :

- مرحلة اليسانس : و يطلق عليها أيضا تسمية مرحلة التدرج و تدوم أربع سنوات، أما

1 - عمر بلخير ، واقع و إصلاح التعليم العالي في الجزائر (دراسة تحليلية)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة مولود معمري، 2013، ص02.

2 - غيات بوفلجة، التربية و التعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران ، 2006، ص 20.

الوحدات الدراسية فهي المقاييس السادسة.

- **مرحلة الماجستير:** وتسمى مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل، و تنقسم إلى فترتين الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتُستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.
- **مرحلة الدكتوراه علوم:** ويطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج الثاني، و تدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

و أضيفت الأشغال الموجهة و التطبيقات الميدانية في البرامج الجامعية، إضافة إلى فتح مجموعة من المراكز في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي و تميزت بوضع الخريطة الجامعية بهدف التخطيط للتعليم العالي إلى آفاق سنة 2000، بالإضافة إلى تحويل معاهد الطب الى معاهد وطنية مستقلة .

ج-المرحلة الثالثة: (1998 - 2003)¹:

تتميز هذه المرحلة بالتوسع التشريعي و الهيكلي و الإصلاح الجزئي و أهم الاجراءات التي عرفت هذه المرحلة هي :

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- قرار إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط ، أم البواقي، سكيكدة، جيجل، وسعيدة
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا.
- انشاء جامعة بومرداس و تحويل مراكز جامعية إلى جامعات، كجامعة بسكرة و بجاية ومستغانم.
- بحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي، يُحصى 17 جامعة و 13 مركزاً جامعياً و 6 مدارس عليا للأساتذة ، و ظهرت جامعات ومراكز ومعاهد وملاحق للجامعات مما ساهم في تدعيم قطاع التعليم العالي بالجزائر.

د- المرحلة الرابعة (-2004 إلى يومنا هذا)

تم تنفيذ العديد من المشروعات و البرامج الهادفة لتطوير التعليم العالي بالجزائر و أساليب التكوين خلال السنوات الأخيرة ، حيث أصبح التوجه جلياً لأنظمة التعليم العالي في العالم حول

1 - عمر بلخير ، واقع و إصلاح التعليم العالي في الجزائر، مرجع سابق، ص 03.

تنظيم غطي يتخذ هيكلية تعليمية من ثلاثة أطوار هي الليسانس، الماستر، الدكتوراه، ما جعل التعليم العالي في الجزائر يواجه تحديات و رهانات فرضتها العولمة و الثورة التكنولوجية و التقنية المتسارعة الحاصلة في العالم الغربي.

2- أهم إصلاحات التعليم العالي بالجزائر:

إن مشروع الإصلاح التعليمي الذي قامت الجامعة الجزائرية بتطبيقه في السنوات الأخيرة جاء نتيجة لما حدث من تطور في التعليم العالي على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بنوعية التعليم ومحتواه ، و ما تلا ذلك من ربط بين التعليم و حاجات التنمية الشاملة ، استجابة لذلك قامت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتحضير ملف الإصلاح الجامعي الجديد، و انطلقت في تطبيقه في بعض المؤسسات الجامعية خلال الموسم الجامعي 2004-2005، ليتم فيما بعد اعتماده بصورة نهائية في أغلب الجامعات الجزائرية، ويشمل هذا الملف¹:

- إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام ل.م.د.
- تكوين الأساتذة و المؤطرين و الاستعانة بالخبرات الأجنبية.
- إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلائم و الحاجيات التعليمية الجديدة.

يتمثل هذا الإصلاح في اعتماده على هندسة ليسانس ، ماستر دكتوراه، وهو نظام مقاييس يسمح بمعادلة كل الشهادات في كل البلدان، و يُتيح هذا النظام منح الطلبة شهادة أكاديمية أو شهادة مهنية بحيث أن الشهادة الأكاديمية تكون تحضيرية لمواصلة الشهادة الجامعية سواء ماستر أو دكتوراه، أما الشهادة المهنية فهي موجهة للإدماج في عالم الشغل من خلال الاتفاق مع قطاعات المستخدمين.

كما أدرج هذا الإصلاح ما يسمى بالرصيد، وهو وحدة قياس التعليم المحصل وهو الوحدة التقييمية، ويتضمن نظام (L.M.D) ، في هيكله على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة منها بشهادة جامعية يمكن توضيحها فيما يلي:

- شهادة الليسانس:

هي شهادة من المستوى الأول (بكالوريا + 03 سنوات)، و تميز بين نوعين من الشهادات: شهادة ليسانس أكاديمي و شهادة ليسانس مهني.

1 - عمر بلخير ، واقع و إصلاح التعليم العالي في الجزائر، مرجع سابق، ص 06.

• **شهادة الماستر:**

هي شهادة من المستوى الثاني في الدراسات العليا (بكالوريا + 05 سنوات)، ويمكن أن يتم
تحصيل شهادة أكاديمية أو مهنية ، بعد الحصول على شهادة الليسانس.

• **شهادة الدكتوراه:**

شهادة من المستوى الثالث (بكالوريا + 8 سنوات)، يُتَحَصَّل عليها بعد إعداد أطروحة لمدة
03 سنوات بعد الحصول على شهادة الماستر.

كما أن تنظيم الدروس يتم على شكل وحدات تعليمية توزع كالتالي:

- **وحدة التعليم الأساسية:** تشمل مواد التعليم الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في
الشعبة المعنية.

- **وحدة التعليم الاستكشافية:** تشمل المواد التعليمية التي تمكن من توسيع الأفق المعرفي
للطالب، و تفتح له منافذ أخرى في حالة إعادة توجيهه بفضل تعددية المواد .

- **وحدة التعليم الأفقية:** تجمع مواد تعليم مثل اللغات الحية و الإعلام الآلي و تكنولوجيات
الإعلام و الاتصال و الإنسانيات....، و هي توفر أدوات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة و تقنيات
منهجية تُسهل الاندماج و التكيف المهنيين مع محيط يتغير باستمرار.

- **الوحدة التحويلية:** وهي وحدة دراسية أساسية يتمكن الطالب من خلالها من تنفيذ
رغبته في التحول من شعبة إلى أخرى أو من مجال إلى آخر أو من كلية إلى أخرى.

إن تطبيق نظام (L.M.D)، جاء ضماناً للتكوين النوعي و استجابة للطلب الاجتماعي
المشروع على التعليم العالي بالإضافة إلى تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي و
الاقتصادي و إشراك الجامعة في التنمية المستدامة، مع إرساء الحكامة الراشدة المبنية على
المشاركة و التشاور.

ثالثا : تحديات التعليم العالي في الجزائر

- يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:
- لا يزال تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بشكل عام بدرجة عالية من المركزية مما

- يتطلب مزيداً من المرونة و مشاركة الجهات المعنية بها في اتخاذ القرار.
- يشهد التعليم العالي بالجزائر ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان و الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم، و يؤدي ذلك إلى لجوء الدولة و المؤسسات إلى زيادة عد الطلبة الملتحقين من توفير الموارد المالية المناسبة للطلب المتزايد على التعليم العالي .
- تدني مستوى التكوين في بعض المؤسسات الجامعية لأسباب تعود إلى مشكلات بيداغوجية، ناتجة عن ضعف التدريس الميداني و ضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة و عدم تطابق الملامح النظرية مع المهن المتاحة، إضافة إلى الاهتمام بالتكوين الكمي على حساب التكوين النوعي .
- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي، و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة تعليمية،
- هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التطوير و التكوين.
- الحاجة إلى تعزيز أنماط جديدة من التعليم بحيث يخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي¹.
- مراعاة أوضاع هيئة التدريس في التعليم العالي تختلف كثيراً في الجزائر عن باقي الدول العربية، و غالباً لا تُطابق بعض المعايير الدولية.
- أغلب البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تُنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
- ضعف البرامج و المشاريع المناسبة لخدمة المجتمعات المحلية و المشاركة في تنميتها.
- تتنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، و سوء توظيف لأعداد كبيرة منهم في تخصصات أخرى .
- عدم استجابة بعض الأساتذة للتطور، و نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي.
- عدم استجابة الطلبة للتكوين المهني اعتقاداً منهم أنه أقل قيمة من التكوين الأكاديمي، وهو ما يخلق اختلالاً في التوجيه نحو التخصصات.

1- بن اعمارة منصور، الإبداع و الابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي حول «الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة»، جامعة باجي مختار- عنابة، يومي 18-19 ماي 2011، ص 05.

و على الرغم من الجهود المبذولة لترقية التعليم العالي بالجزائر، إلا أن هناك مؤشرات لظواهر أعمق تُشكل في جوهرها مجموعة من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم، نوجزها فيما يلي :

● **مشكلة التأطير و تزايد عدد الطلبة:** إن مشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يُعد الوظيفة الأساسية للجامعة ، فيتجلى لنا النقص الكبير في عدد المؤطرين خاصة في المراتب العليا مقارنة بعدد الطلبة، فنحن بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفاءات و المؤهلات ليكون باحثاً و مدرساً، ويرتبط هذا المشكل بعدة عوامل و مؤشرات تتمثل فيما لي¹:

- سياسة توظيف غير واضحة، مع التوسع الكبير في التعليم العالي.
- نقص التأهيل العلمي البيداغوجي، و نقص البرامج التدريبية للأساتذة الجامعيين.
- تأخر رجوع الأساتذة المتكويين بالخارج .
- الاهتمام بالكم في البحوث أكثر من النوعية.

كما أن زيادة عدد الطلبة يُعد تحدياً كبيراً للجامعة الجزائرية، ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي ، حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي و البحث العلمي وهذا مرتبط بمجموعة من العوامل :

- النمو الديموغرافي الذي تشهده الجزائر، و زيادة حاجات المجتمع لليد العاملة.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي ، مع مجانية التعليم العالي والاهتمام بالكم أكثر من النوعية .
- إهمال البحث العلمي و هجرة الأدمغة بحثاً عن ظروف أفضل.

● **مشكلة صعوبة التمويل و توفر المرافق و التجهيزات :**

إن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي ، بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة ، إلا أن ظاهرة الاكتظاظ أصبحت السمة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية رغم زيادة عدد الجامعات ، بالإضافة إلى زيادة عدد الطلبة و الصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل

1 - ليلى زرقان، إصلاح التعليم العالي الراهن ومشكلات الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 16، 2012، ص 06.

الأساسية لنقص الهياكل و التجهيز ، و بذلك فهي لا تفي بحاجات الطلب المتزايدة سنوياً، إذ نسجل نقصاً في التجهيزات و الوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لاكتساب المعارف، و ربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، و نقص المراجع و تدفق الانترنت¹.

في حين تعاني الكثير من الدول خصوصاً العربية منها من صعوبات التمويل لقطاع التعليم العالي، فقطاع كالتعليم العالي يحتاج لميزانية كبيرة و تسيير عقلائي و توزيع عادل، خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي إلا أنه و في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا إن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة و ارتفاع التكاليف و تضخم الأسعار و متطلبات جودة التعليم العالي خاصة ما تعلق بالبحث العلمي و الأجور، و يعود هذا المشكل إلى:

- غياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم.
- ضعف انفتاح الجامعة على القطاع الاقتصادي للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.
- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب منافسة القطاعات الأخرى.

ثالثاً : آفاق التغيير بقطاع التعليم العالي بالجزائر:

إن الجامعة الجزائرية مطالبة و في كل مرحلة بمواجهة ضغوطات و تحديات العولمة و الانفجار المعرفي من خلال مراجعة أهدافها و برامجها ، فلسفتها بما يتوافق و التحولات الدولية، لذلك لا بد أن يستجيب الإصلاح لمشكلات الجامعة ، وبالتالي لمواجهة تحديات التعليم العالي في الجزائر لا بد من :

- 0 تنويع برامج الجامعات و مجالات التكوين ، و تطوير منهجيات التدريس و آليات التقويم مع التركيز في مضامين المقاييس استجابة إلى الطلب المكثف على التعليم العالي .
- 0 استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال الحديثة، و تطبيق التعليم عن بعد لتوسيع فرص الحصول على الشهادات.
- 0 تعزيز العلاقات مع عالم الشغل وإنشاء شراكات مع المعنيين به وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها مع أخذ التطورات العلمية، والتقنية والاقتصادية بعين الاعتبار من جهة ، و تأمين التدريب أثناء الخدمة والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى.

١ محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي بالجزائر و العالم العربي، دار الجيل، ط ١، ماي ٢٠٠٦، ص ٦٠.

- 0 تشجيع البحث العلمي في شتى المجالات، ولاسيما في الميادين التطبيقية مما يؤدي إلى تطوير المعرفة وتعميقها وتوسيع نطاقها لتتلاءم مع خصائص كل بلد ومجتمع .
- 0 تأمين الإعداد والتدريب المناسبين للباحثين في الدراسات العليا، و توفير الموارد والدعم الضروري للباحثين داخل الجامعة.
- 0 المحافظة على حقوق الباحثين الفكرية وتوفير الآليات التي تُتيح الاستفادة من نتائج أبحاثهم .
- 0 إنشاء شبكات وطنية وإقليمية ودولية لتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات الرائدة.
- 0 اعتماد استراتيجيات ملائمة لوضع سياسات التعليم العالي وخطته.
- 0 منح مؤسسات التعليم العالي الحرية و المسؤولية والاستقلالية الذاتية مع الحرص على أن تستجيب لمتطلبات الدولة والمجتمع من تطبيق آليات مساءلة مناسبة.
- 0 اعتبار التعليم العالي خدمة عامة للمجتمع وتوظيفها في تنمية القوى البشرية يتعين على الحكومات تمويله بشكل أساسي لتأمين تكافؤ الفرص بين شرائح المجتمع المختلفة وتأمين الكوادر المناسبة لاحتياجات التنمية.
- 0 تشجيع مؤسسات التعليم العالي على المبادرة بطرح خدماتها التعليمية والبحثية والاستشارية والتنموية لقاء عوائد تستوفيها من المستفيدين من هذه الخدمات.
- 0 تعزيز التعاون الفكري والعلمي بين مؤسسات التعليم العالي عبر عمليات التبادل الأكاديمي، وتوأمة المؤسسات وإنشاء الشبكات و سهيل تبادل الخبرات والتجارب الرائدة.
- 0 الحيلولة دون هجرة الأدمغة أو العمل على استعادتها إلى مواطنها الأصلية عبر برامج التعاون الدولي، وذلك لتسريع التطور الاجتماعي والاقتصادي والاستفادة من الخبرات المكتسبة في الخارج.

الخاتمة :

تكتسي الجامعة أهمية كبيرة من حيث كونها فكرة ومؤسسة بالنسبة للمجتمع، فالجامعة تهدف في حقيقة الأمر إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب و الأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولاً إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية الحديثة ، و التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية

لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة ، فقد شهد التعليم العالي بالجزائر تحديات بنيوية وتنظيمية و إدارية متعددة تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ، إضافة إلى تغّير طبيعة الجامعة في السنوات الأخيرة من خلال تزايد الأعداد الهائلة التي تسجل كل سنة ، و تنوع في نوعية الطلبة .

توصيات :

- فإذا أردنا تطوير التعليم العالي في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات، نوجزها فيما يلي:
- 0 تحديد أولويات البحث العلمي في ضوء الحاجات و مشكلات المجتمع و تطوير النشر العلمي في المجلات الدورية.
 - 0 استمرار مسؤولية الدولة على التعليم و تدخلها المباشر في تمويله و مراقبة أبحاثه و توجيهه بما يخدم حاجياتها الاجتماعية.
 - 0 ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المحيط للمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات و توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي و عالم العمل .
 - 0 إعطاء أهمية قصوى للنشاط التوجيهي و الإرشاد الأكاديمي و المهني لمساعدة الطالب على رسم مساره التكويني .
 - 0 ضرورة الأخذ بالأساليب المستحدثة في التدريس و التقويم وتوفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس.
 - 0 توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي بحيث لا تقتصر على التمويل الحكومي بل تتعداه للمؤسسات العامة و القطاع الخاص.
 - 0 توجيه الدراسات العليا للبحث في المسائل المتعلقة بالمستجدات العالمية و الإحتياجات الوطنية، و إنشاء لجان مختصة تسهر فعلياً على متابعة و تطبيق و تقويم الإصلاح في كل مراحله لإعادة تقويم المنظومة الجامعية ووضع خطط مستقبلية فيما يخص التأطير و التسيير.
 - 0 وضع خطط للتحكم في التدفقات الطلابية بالتدقيق في التكوين في مختلف الأطوار مع التركيز على النوعية.

قائمة المراجع :

- 1- الموسوعة العربية العالمية، ج 7، ط 2، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية- الرياض.
- 2- فليح حسن خليف، اقتصاديات التعليم و تخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- 3- مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، ط 1، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- 4- حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبية، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن.
- 5- العبادي هاشم فوزي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 6- محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي بالجزائر و العالم العربي، دار الجيل، ط1، ماي 2006.
- 7- غيات بوفلجة، التربية و التعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2006.
- 8- بن اعمارة منصور، الإبداع و الابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي حول « الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة »، جامعة باجي مختار- عنابة ، يومي 18-19 ماي 2011.
- 9- ليلى زرقان، إصلاح التعليم العالي الراهن ومشكلات الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 16، 2012.
- 10- عمر بلخير ، واقع و إصلاح التعليم العالي في الجزائر (دراسة تحليلية)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة مولود معمري، 2013.
- 11- نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012.
- 12- UNESCO, world conference on higher education in the twenty first 9 October, 1998.